# مؤشرات الامن الانساني في جمهورية النيجر بعد انقلاب تموز ٢٠٢٣
# (الامن الاقتصادي والصحي والبيئي أنموذجاً)

**الاستاذ المساعد الدكتور : حسين عبد المجيد حميد**
**كلية التربية للعلوم الانسانية / جامعة ديالى**
hussainalzuhairi73@gmail.com

# *Human Security Indicators in the Republic of Niger After the July 2023 Coup (A Model of Economic, Health, and Environmental Security)*

***Assistant Professor Dr. Hussein Abdul-Majeed Hamid***
***College of Education for Humanities / University of Diyala***

**المستخلص**

تعد النيجر واحدة من الدول الافريقية الحبيسة التي تمتاز بوفرة مواردها الطبيعية وبخاصة اليورانيوم والنفط و والذهب والحديد ، الا انها تعاني من ارتفاع معدلات الفقر وتدهور القطاع الاقتصادي والقطاع الصحي والبيئي ، ويعزى ذلك الى احتكار فرنسا وبعض دول الاتحاد الاوربي لهذه الموارد الطبيعية مقابل نسبة ضئيلة لدولة النيجر ، الامر الذي شجع القوات المسلحة النيجرية الى القيام بانقلاب عسكري في تموز ٢٠٢٣ على حكومة (محمد بازوم) الفاسدة والمتعاونة مع الدول الاستعمارية على حساب ابناء الدولة ، وتشكيل المجلس العسكري الحاكم حالياً .

ان هذه الاحداث دفعت الباحث للخوض في معرفة مدى تأثيرها على مؤشرات الامن الاقتصادي والامن الصحي والبيئي في دولة النيجر عن طريق مقارنة هذه المؤشرات (وهي من اهم مؤشرات الامن الانساني) قبل انقلاب تموز ٢٠٢٣ وبعده .

لقد كشف البحث ان جميع تلك المؤشرات قد ارتفعت لصالح دولة النيجر وسكانها بعد الانقلاب على الرغم من انحسار الدعم الدولي (المساعدات الدولية) التي كانت تتلقاه النيجر من فرنسا وبعض دول الاتحاد الاوربي بسبب سيطرتها واستثمارها لموارد النيجر وبخاصةً اليورانيوم ، باستثناء بعض المؤشرات التي انخفضت بشكل طفيف بعد الانقلاب بسبب التداعيات الداخلية والالتزامات المالية للحكومة الجديدة بقيادة الجنرال (عبد الرحمن تياني) .

**الكلمات المفتاحية : الامن الانساني _ النيجر _ انقلاب ٢٠٢٣**

**Abstract**

Niger is one of the landlocked African countries, and is characterized by its abundance of natural resources, especially uranium, oil, gold, and iron. However, it suffers from high rates of poverty and the deterioration of the economic, health and environmental sectors. This is due to the monopoly of France and some European Union countries on these natural resources, compared to a small percentage for the State of Niger. Which encouraged the Nigerian Armed Forces to carry out a military coup in July 2023 against the corrupt government of Mohamed Bazoum, which cooperated with colonial countries at the expense of the people of the state, and to form the current ruling military council.

These events prompted the researcher to delve into knowing the extent of their impact on indicators of economic, health and environmental security in the state of Niger by comparing these indicators (which are among the most important indicators of human security) before and after the coup of July 2023.

The research revealed that all of these indicators rose in favor of the state of Niger and its population after the coup, despite the decline in international support (international aid) that Niger was receiving from France and some European Union countries due to their control and investment in Niger's resources, especially uranium, with the exception of some indicators that decreased slightly. After the coup due to the internal repercussions and financial obligations of the new government led by General (Abdulrahman Tiani).

Keywords: Human Security - Niger - 2023 Coup

**المقدمة**

يعد الامن الانساني احد اهم الاهداف التي تعمل كل دول العالم على توفيرها لشعوبها ، فمنذ ان طُرح هذا المصطلح (وبكافة ابعاده) في العقدين الاخيرين من القرن العشرين اخذت دول العالم على عاتقها العمل على تنفيذ ابعاده لتحقيق العيش الرغيد لسكانها ، وبخاصة عندما تتعرض اراضي الدولة وسكانها الى مخاطر الكوارث الطبيعية كالزلازل والبراكين والفيضانات والعواصف والحرائق ، فضلاً عن التبدلات والتحولات السياسية التي قد تتعرض لها حكومة الدولة نتيجة تعرض اراضيها الى الاعتداء من جهة خارجية ، او عندما تحدث انقلابات عسكرية او اقتتال داخلي يهدد الامن الانساني بكافة ابعاده .

وانطلاقاً من هذه الاهمية للأمن الانساني شرع الباحث لوضع خطة لبحثه الموسوم (مؤشرات الامن الانساني في جمهورية النيجر بعد انقلاب تموز ٢٠٢٣– الامن الاقتصادي والصحي والبيئي إنموذجاً) وذلك لمعرفة مدى تأثير هذا التحول السياسي (الانقلاب العسكري) على اتجاه هذه المؤشرات ، والتي ترمي بضلالها وبشكل مباشر على حياة سكان الدولة وقدراتهم الشرائية ومتطلباتهم الحياتية ومستوى صحتهم وطبيعة البيئة التي يعيشون فيها ، ولدراسة هذه المؤشرات الاحصائية صاغ الباحث مشكلة بحثهِ بالتساؤل التالي ( ما هو تأثير انقلاب تموز ٢٠٢٣ في جمهورية النيجر على مؤشرات الامن الانساني– الاقتصادية والصحية والبيئية إنموذجاً ؟) ، وجاءت فرضية البحث بـ( ان الانقلاب العسكري في النيجر تموز/ ٢٠٢٣ عمل على رفع مستويات معظم المؤشرات الاقتصادية والصحية والبيئية بما يدعم الامن الانساني في النيجر) ، فعلى الرغم من انخفاض مستوى الدعم الدولي (المساعدات والاعانات الدولية) لدولة النيجر بعد الانقلاب ، الا ان تلك المؤشرات استمرت بالارتفاع محققة قفزة ايجابية لصالح دولة النيجر وسكانها ، اذا امتنعت كل من فرنسا وعدد من دول الاتحاد الاوربي من تقديم مساعداتها للنيجر بسبب التعارض بين قادة الانقلاب وتوجهاتهم وبين المصالح الاحتكارية لتلك الدول في النيجر.

اما عن الحدود المكانية للبحث فقد شملت الحدود السياسية لجمهورية النيجر الافريقية، في حين شملت الحدود الزمانية على مؤشرات الامن الانساني المختارة للمدة (٢٠١٩-٢٠٢٤) مع العودة لبعض الاحداث التي سبقت هذه المدة ، وقد اعتمد الباحث على المنهج التاريخي والمنهج الاقليمي والمنهج التحليلي لربط فقرات البحث مع بعضها البعض للوصول الى تحقيق صدق الفرضية ، وجاء البحث بأربعة مباحث ، فضلاً عن المستخلص والمقدمة والخاتمة وقائمة الهوامش .

## المبحث الاول

## جمهورية النيجر موقعها وشكلها ومساحتها وسكانها

تعد جمهورية النيجر واحدة من الدول الحبيسة في قارة افريقيا ، اذ شكلت عبر التاريخ بوابة للمهاجرين بين افريقيا جنوب الصحراء وشمالها ، واصبحت مؤخراً اهم نقطة لعبور المهاجرين الذين يسعون للوصول الى اوروبا عبر ليبيا والبحر المتوسط ، اذ يسلك هذا الطريق حوالي ٧٥٪ من الافارقة المتجهين الى اوروبا ، وتتمتع النيجر بأهمية جيوسياسية ، اذ تقع في الشريط الصحراوي الساحلي عند مفترق الطرق بين المناطق غير المستقرة في الشمال والساحل والصحراء وحوض بحيرة تشاد ، ويعد هذا الموقع سلاح ذو حدين ، اذ يربط النيجر بمساحات كبيرة من القارة وهي ممر للتجارة والنقل بين شمال القارة وجنوبها ، كما يجعلها محاطة بنزاع حاد وانعدام الامن الناجم عن انتشار المنظمات الارهابية والمتطرفة في معظم الدول المجاورة لها[١].

**اولاً : الموقع الفلكي**

يقصد بالموقع الفلكي الموقع بالنسبة لخطوط الطول ودوائر العرض ، اذ تقع جمهورية النيجر بين دائرتي عرض (١٢– ٢٤)ْ شمال خط الاستواء، وخطي طول (١ْ٦– ١٦) شرقاً ، (خريطة ١) ، الامر الذي انعكس على مناخها ، اذ تقع ضمن الاقليم الشمالي الجاف ، حيث يسود فيها المناخ الصحراوي الحار الجاف ، الذي بدوره انعكس سلباً على الانتاج الزراعي والذي يؤثر بدوره على الامن الاقتصادي والصحي والبيئي للدولة ، كما انها تمتد لـ(١٥) خط طول ، مما يعطيها ميزة امتداد الدولة بين الشرق والغرب ، أي الامتداد العرضي للدولة وما لذلك من اهمية استراتيجية [٢].

## خريطة (١) الموقع الجغرافي والفلكي لجمهورية النيجر الافريقية

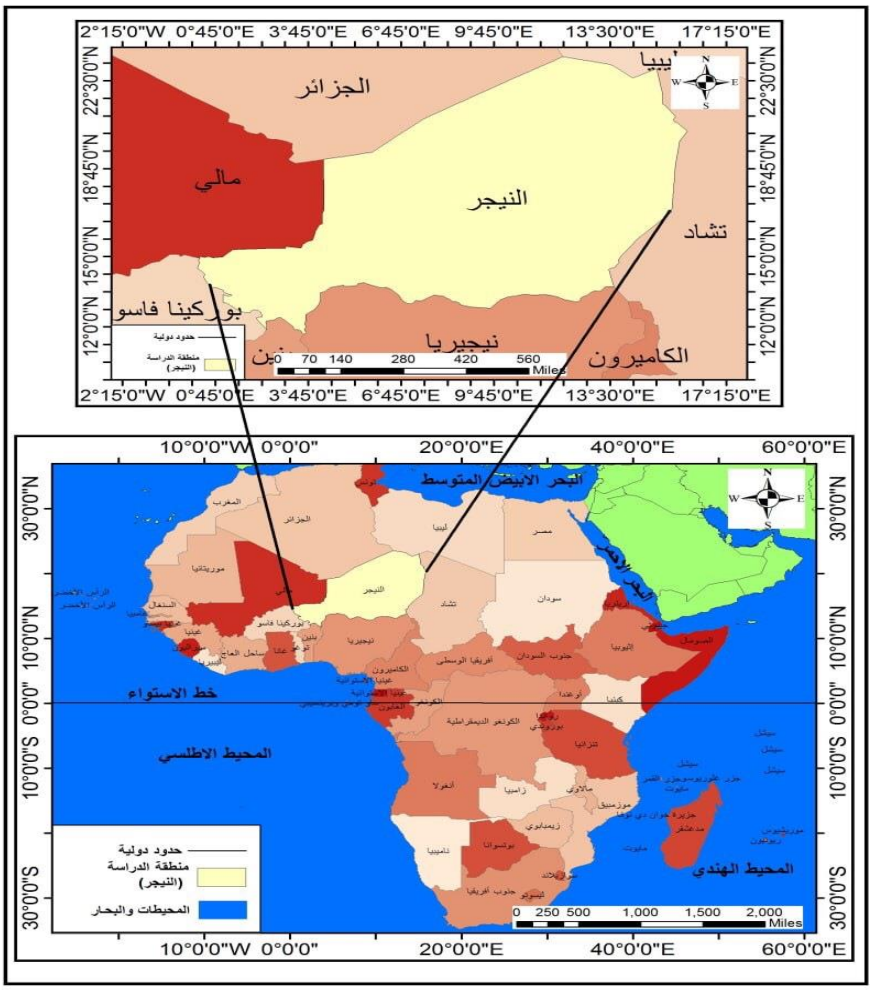


**المصدر: الخريطة من عمل الباحث بالاعتماد على اطلس العالم السياسي ، قاعدة البيانات لنظم المعلومات الجغرافية للعالم، باستخدام مخرجات برنامج (Arc Map 10.8) .**

## ثانياً : الموقع بالنسبة لدول الجوار

تقع جمهورية النيجر في النصف الشمالي من الكرة الارضية ضمن قارة افريقيا ، يحدها من الجنوب دولة نيجيريا ، ومن الشمال ليبيا والجزائر ، في حين تحدها دولة بنين من الجنوب الغربي ، ومن الغرب جمهورية مالي وبوركينا فاسو ، وتحدها من الشرق تشاد (خريطة ٢) ، وبالتالي تعد النيجر حلقة وصل بين الدول جنوب وشمال الصحراء الافريقية ، ولكون دولة النيجر من الدول الحبيسة التي ليس لها اطلالة بحرية على الاجسام المائية ، فقد حتم هذا الموقع ان تكون علاقاتها مع جيرانها يسودها التفاهم والانسجام وبخاصة مع دولة بنين التي تضم ميناء (كوتونو) الذي يعد اقرب الموانئ البحرية على جمهورية النيجر بمسافة تقدر بحوالي (٦٥٠)كم [٣] .

**خريطة (٢) موقع جمهورية النيجر بالنسبة لدول الجوار**

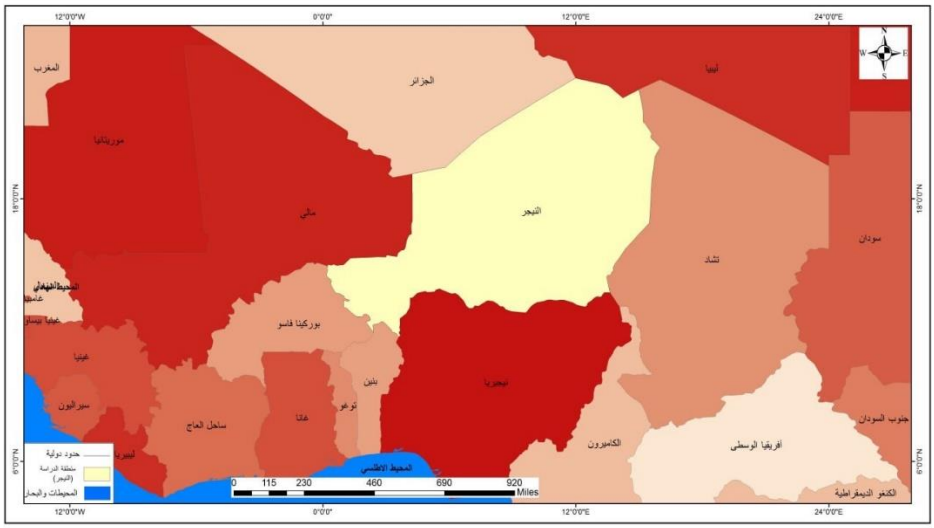


**المصدر :الخريطة من عمل الباحث بالاعتماد على اطلس العالم السياسي ، قاعدة البيانات لنظم المعلومات الجغرافية لخريطة العالم ، باستخدام مخرجات برنامج (Arc Map 10.8) .**

**ثالثاً : شكل الدولة ومساحتها**

يقصد بشكل الدولة هو المنظور الخارجي لحدود الدولة على الخريطة ، وله تأثير في علاقات الدولة الاقتصادية والسياسية ، بل له تأثير ايضا من الجوانب العسكرية وامكانية المناورة في حركة القطعات العسكرية للدفاع عن حدود الدولة في حالة تعرضها لأي اعتداء خارجي ، وعند النظر الى خريطة جمهورية النيجر الافريقية يمكن تصنيفها بانها من الدول المندمجة ذات الشكل المنتظم بحسب معادلة قياس هاجت (Hujt) ، الا ان اللسان الارضي المتداخل مع الدول المجاورة لها من الجهة الجنوبية الغربية يعد مصدر قلق من منظور الامن القومي النيجري ، وبخاصة اذا ما علمنا ان هناك تداخل بين سكان النيجر وسكان بوركينا فاسو وبنين ونيجيريا من حيث الانتماء القبلي [٤].

اما عن مساحة جمهورية النيجر فتبلغ ما يقارب (١٢٦٧٠٠٠)كم٢ ، اذ تعد النيجر واحدة من الدول ذات المساحة الكبيرة ، فهي تمتد بأقصى مسافة لها بـ(١٦٠٠) كم من الشرق الى الغرب ، و(١٢٠٠)كم من الشمال الى الجنوب ، وبتحليل جغرافي سياسي بسيط فان هذا الاتساع يعطي الدولة عمقاً استراتيجياً مهماً في الدفاع ومرونة عالية في المناورة ونقل القطاعات العسكرية من اماكن تواجدها الى المناطق والحدود التي تتعرض الى هجوم او اعتداء، الا انه يشكل عامل ضعف في حالة الدولة الحبيسة ، اذ يعيق وصولها الى الاجسام المائية للاتصال بالعالم الخارجي لتصدير منتجاتها او لاستيراد المواد التي تحتاج اليها[٥].

**رابعاً : سكان النيجر**

يبلغ عدد سكان جمهورية النيجر الافريقية حوالي (٢٥,٣٩٦,٨٤٠) مليون نسمة، يتركز معظمهم في أقصى جنوب وغرب البلاد، وعاصمتها هي مدينة (نيامي)

وهي أكبر مدن النيجر التي تقع أغلب اراضيها على الضفة الشرقية لنهر النيجر في الجزء الجنوبي الغربي من الدولة، ويشكل المسلمون من ما يقارب من (٩٩٪) من سكان النيجر، منهم ما يعادل (٥٣.١٪) من اثنية الهوسا ، كما يشكل الطوارق ما نسبته (١١٪) ، والعرب ما يقارب (٤٪) الذين يتركزون في شمال النيجر ، ويعتاش السكان في جمهورية النيجر على الزراعة وتربية الحيوانات (وهي الحرف التي يعمل بها معظم سكان الدولة) ، فضلاً عن العمل في بعض الصناعات وقطاع الخدمات[٦].

## المبحث الثاني

## مفهوم الامن الانساني وابعاده

منذ شيوع استخدام مفهوم الامن الانساني في عام ١٩٩٤، وكما جاء في تقرير التنمية البشرية الـ(UNDP) الصادر عن برنامج الامم المتحدة الانمائي ، وتأطيره بأبعاد متعددة منها السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي ، اصبح مفهومه يتجاوز الدولة وأمنها إلى الأفراد وأمنهم الإنساني ، ويغطي كلما يمكن أن يهدد حياة البشر والمجموعات الإنسانية ، وذلك حسب فلسفة الحاجات الإنسانية في المجالات الاتية: المجال الاقتصادي، المجال الغذائي، المجال الصحِّي، المجال البيئي، المجال الفردي، المجال المجتمعي، والمجال السياسي، ما يعني بالمحصلة عجز المنظور التقليدي للأمن عن التعامل مع تلك القضايا[٧].

اذ لم يتوصل المجتمع الدولي إلى تعريف متفق عليه لمفهوم الأمن الإنساني أو حتى إلى توافق حول مضمونه، فهو أحد المفاهيم التي بدأ تداولها مع نهايات القرن الماضي بهدف مراجعة المفاهيم الأمنية في ظل التطورات الدولية المعاصرة ، ورغم أن هذا المفهوم يجد جذوره الراسخة في مفاهيم أخرى في العلاقات الدولية والقانون الدولي المنظم لهذه العلاقات ، كحقوق الإنسان والأمن الجماعي الدولي، ورغم أن

الأفكار التي انبثق منها كانت قد نضجت عبر ما يقارب القرن والنصف من عمر البشرية ، إلا أنه أخذ بالتبلور كمفهوم له كيانه المستقل وكمصطلح جديد بعد الحرب الباردة ، فمنذ تسعينيات القرن العشرين استُعمل الأمن الإنساني من قبل عددٍ كبير من الدول والمنظمات الحكومية وغير الحكومية بصفته ركيزة وصف برامج عمل هذه المنظمات ونشاطاتها(٨).

لقد شغل مفهوم الامن الانساني العديد من المفكرين والمختصين الذين صاغوا مجموعة من المفاهيم والتعاريف للأمن الانساني ، فوفقاً لـ(هامبسون) يمكن تعريف مفهوم الأمن الإنساني على أنه (عدم وجود تهديد للقيم الإنسانية الأساسية، بما في ذلك أهم قيمة بشرية أساسية وهي السلامة الجسدية للفرد) ، في حين فسر (جاري كينج و كريستوفر موراي) الامن الانساني في مقالهم المنشور في مجلة العلوم السياسية بـ(نحدد الأمن الإنساني للفرد على أنه توقعه أو توقعها لسنوات من الحياة دون التعرض لحالة الفقر المعمم) ، في حين يعطي (كارولين توماس) بعداً جديداً للأمن الإنساني في سياق العولمة وأوجه عدم المساواة المرتبطة بديناميكياتها، فهو يوازن بين الأمن الإنساني والاحتياجات المادية الأساسية والكرامة الإنسانية والديمقراطية، ووفقاً له فإن (الأمن الانساني يصف حالة من الوجود يتم فيها تلبية الاحتياجات المادية الأساسية والتي يمكن فيها تلبية كرامة الإنسان، بما في ذلك المشاركة الهادفة في حياة المجتمع) (٩).

ومن كل ما سبق يرى الباحث ان من الممكن صياغة تعريف موجز للأمن الانساني على انه (تحرير السكان من التهديدات المتنوعة لحقوقهم وحياتهم وسلامتهم ما دامو على قيد الحياة).

لقد كان تقرير التنمية البشرية العالمي لعام ١٩٩٤ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أول وثيقة دولية تستعرض بوضوح وصراحة الأمن الإنساني كمفهوم لرؤية مستقبلية لجدول أعمال، وكان مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بهذه الفكرة منذ البداية ، اذ كان وزير المالية الباكستاني السابق (محبوب الحق) مستشاراً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وفي إطار مبادرته تم إعداد مؤشر التنمية البشرية ومؤشر الحوكمة البشرية ، حيث قدم في ورقته (الضرورات الجديدة للأمن البشري) التي نشرت في عام ١٩٩٤ شرحاً نظرياً للأمن الإنساني ومهد الطريق لقبوله عالمياً، وبحسب (محبوب الحق) فإن الأمن الإنساني يؤكد على أمن الأفراد وليس أمن الدولة القومية، ويضيف بأن (العالم يدخل حقبة جديدة من الأمن الإنساني، حيث سيتغير مفهوم الأمن بأكمله ، ففي هذا المفهوم الجديد ستتم مساواة الأمن بأمن الأفراد، وليس فقط أمن دولهم) ، أو بعبارة أخرى أمن السكان ، وليس فقط أمن الأرض[١٠] .

ويرتكز مفهوم الامن الانساني على جملة من الابعاد ، والتي اذا ما غابت يتولد تهديداً مباشراً للأمن الإنساني وهي[١١]:

١- البعد الاقتصادي : ويقصد به وجود دخل مضمون للأفراد ، وهذا يدل على ان مشكلة البطالة تمثل عاملاً مهماً في التوترات السياسية داخل الدولة .

٢. البعد الغذائي : ووفقاً للأمم المتحدة فان مدى توافر المواد الغذائية ليست مشكلة ، بل المشكلة في سوء توزيع هذه المواد وفي ضعف القوة الشرائية للأفراد ، ومن هنا يرتبط الامن الغذائي بالأمن الاقتصادي بوصفهما محورين اساسيين وضروريين للأمن الانساني

٣. البعد الصحي : ويقصد به ضمان الحد الادنى من الحماية ضد الامراض وانماط الحياة غير الصحية وعادة ما تكون الاخطار التي تواجه الامن الصحي اكثر بالنسبة

للفقراء ولاسيما الاطفال حيث امراض سوء التغذية وعدم وجود فرص جيدة للحصول على الخدمات الصحية .

٤. البعد البيئي : ويهدف في مضمونه الى الحماية من مخاطر عدم الحفاظ على الطبيعة .

٥.البعد الشخصي: ويهدف الى حماية الافراد من العنف الجسدي ومن الجرائم العنيفة بكافة صورها .

٦.البعد المجتمعي: ضمان استمرار العلاقات الاجتماعية والحماية من العنف العرقي والطائفي.

٧. البعد السياسي : ضمان حياة الفرد ان يعيش في مجتمع يحترم حقوقه الإنسانية الأساسية.

## المبحث الثالث

## مؤشرات الامن الاقتصادي في جمهورية النيجر قبل وبعد انقلاب تموز ٢٠٢٣

أثار انقلاب النيجر في (٢٦ يوليو/تموز ٢٠٢٣) قلقاً جيوسياسياً على المستوى الدولي بعد أن عرّض منطقة الساحل لبعثرة في أجندتها وخلط أوراقها، وأصبح استمرار مجموعة دول الساحل الخمس على المحك بعد هذا الانقلاب، كما أصبح استمرار الإيكواس متماسكة محل شك كبير بسبب الاصطفافات بين أعضائها، وضعف إدارة ملف الانقلابات وكيفية التعاطي معها، كما انه احدث صداً اقليمياً وبخاصة لدى دولة الغابون الافريقية التي تبعت النيجر بإعلان انقلاب عسكري فيها بعد (٣٤يوماً فقط) على الانقلاب العسكري في النيجر ، وعلى المستوى الدولي نجد أن انقلاب النيجر ضرب كل الاتفاقيات المبرمة مع الاتحاد الأوروبي وفرنسا في مقتل، وذلك عبر إلغاء النيجر امتيازات فرنسا في استخراج اليورانيوم من اراضيها ، وإلغاء

الاتفاقيات العسكرية مع الاتحاد الأوروبي، وإلغاء قانون مكافحة تهريب البشر عبر الصحراء الكبرى، اما بالنسبة للولايات المتحدة فلم توقف مساعداتها في البداية وتعاملت ببرغماتية واضحة، ولم تصنف ما جرى في النيجر على أنه انقلاب، اذ لم يطلب المجلس العسكري خروج قواعدها من اراضي الدولة كما فعل مع فرنسا، والقلق هنا مبعثه خشية تمدد روسيا التي تترقب اللحظة المناسبة في كل من مالي وبوركينا فاسو المجاورة، مما يثير قلقا كبيرا لدى الغرب، فضلاً عن مخاوف تمدد الجماعات المسلحة التي تتوالد بشكل كبير وخاصة في منطقة غرب أفريقيا.

ففي الذكرى الأولى لانقلاب ٢٦ تموز ٢٠٢٣ الذي أطاح بالرئيس السابق (محمد بازوم) ألقى رئيس الدولة الحالي الجنرال (عبد الرحمن تياني) خطاباً قال فيه (ان نهب ثروات البلاد من بين أمور عديدة دفعت بالجيش إلى تحمل المسؤولية، وإن الأولوية في العمل أصبحت تتجه نحو تعزيز السيادة الاقتصادية من خلال دعم التنمية المحلية وتقليل الاعتماد على الجهات الأجنبية) ، فعلى الرغم من موارد النيجر من اليورانيوم التي تلبي ربع احتياجات دول الاتحاد الأوربي من الطاقة النووية، إلا أن النيجر تقع في المرتبة السادسة في قائمة الدول الـ(١٠) الأكثر فقراً في العالم ، فبحسب بيانات البنك الدولي كان (٤٤.٥٪) من سكان النيجر يعيش في الفقر المدقع قبل انقلاب تموز ٢٠٢٣ [١٢].

لقد شهد عام ٢٠١٢ دخول دولة النيجر الى نادي الدول المنتجة للنفط بنسبة لا تتجاوز ٢٠ ألف برميل/ يوميا، وفي ٢٠١٩ وقّعت النيجر عقداً مع شركة البترول الصينية لتشغيل حقل أغاديم في شمال النيجر وإنتاج ١١٠ آلاف برميل/يوميا، وتكفّل الجانب الصيني ببناء خط أنابيب من الحقل حتى ساحل بنين ليكون مكاناً للتصدير [١٣]، وفي عام ٢٠٢١ حققت النيجر قفزة كبيرة في إنتاج الذهب ، اذ بلغت صادراتها

(١.١) مليار دولار بعد أن كانت في حدود (١٦٠) مليون دولار عام ٢٠١١، ما جعلها من أكثر البلدان الأفريقية نموا في هذا العام، إذ سجلت ارتفاعا بنسبة ١٤٪ ، وبالإضافة لليورانيوم والذهب والنفط تمتلك النيجر ثروة من خام الحديد تصل إلى (٩.٢) مليار طن، و(١.٢٥) مليار طن من خام الفوسفات ، وتقدر احتياطاتها من الغاز بـ(٢٤) مليار متر مكعب قابلة للاستخراج [14].

وتشير البيانات المنقولة عن منظمة الاغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة إلى أن قطاع الثروة الحيوانية في النيجر يعد من أهم موارد الاقتصاد المحلية للسكان، إذ يتجه أغلب المواطنين إلى تربية المواشي، ويبلغ مجموعها (٥٠.٥) مليون رأس حسب إحصاءات ٢٠١٩، وهو ما يعادل (٧) مليار دولار، وتنتج البلاد قرابة (٥) ملايين طن من المحاصيل الزراعية سنوي[١٥] .

وتؤكد التقارير الميدانية إلى أن فرنسا كانت تنفرد باستخراج اليورانيوم مقابل نسبة ٥٪ فقط لصالح النيجر ، وذلك بالتنسيق والتواطؤ مع الحكام العسكريين السابقين، وبعد ضغوط شعبية ومظاهرات نظمتها هيئات المجتمع المدني عام ٢٠١٩ ارتفعت نسبة النيجر إلى ١٥% ، ففي عام ٢٠٢٠ وصلت صادرات الذهب الفعلية إلى ٣٤.٢٤ طنا في حين تم إبلاغ وزارة المعادن بـ (١٨.٢) طن فقط [١٦].

وكانت النيجر تتلقى دعما ماليا من الدول المانحة يمثل ما نسبته (١٥٪) من الميزانية العامة للدولة، الا ان أغلب المانحين علقوا مساعداتهم بعد الانقلاب تموز ٢٠٢٣، وهو الأمر الذي دفع بقادة الانقلاب إلى برمجة ميزانية ٢٠٢٤ بشكل يراعي الانخفاض الكبير بالمساعدات الدولية ، اذ اعتمدت النيجر على مواردها المحلية في الميزانية العامة بمبلغ قدره (٢٦٥٣) مليار فرنك أفريقي (٤.٤ مليار دولار امريكي) خصصت منها ٥٧٪ لمجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهي أول مرة تقر

فيها البلاد موازنة عامة مع اعانات خارجية منخفضة، اذ بدأت النيجر مؤخرا في تصدير نفطها من حقل أغاديم إلى ميناء (كوتونو) في بنين ليتم تسويقه لدول العالم ، وتسعى النيجر حالياً مع بوركينا فاسو ومالي الذين شكلوا تحالف كونفدرالية دول الساحل، إلى فك الارتباط النقدي مع باريس، لأن الدول التي تعتمد على عملة الفرنك الأفريقي ملزمة بالاحتفاظ بنسبة ٨٥٪ من احتياطاتها من العملة الصعبة لدى البنك المركزي الفرنسي[17].

واما ما يتعلق بمؤشرات الامن الاقتصادي لأي دولة فإنها تعدّ واحدة من اهم الدلائل على مستوى اقتصاد الدولة واستقرارها المالي والانتاجي وتحررها من القيود الخارجية ، فمن الجدول (١) والشكل (١) (المؤشرات الاقتصادية المئوية%) والذي يضم المؤشرات الاقتصادية لدولة النيجر قبل وبعد انقلاب تموز ٢٠٢٣ نجد ان معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في دولة النيجر قد انخفضت نسبته من (٤.٩٪) عام ٢٠١٩ الى (٣.٦٪) عام ٢٠٢٠ بسبب تداعيات جائحة كورونا ، واسمرت بالانخفاض الى (١.٤٪) عام ٢٠٢٣ بسبب الاحداث السياسية والانقلاب العسكري الذي شهدته الدولة في تموز ٢٠٢٣ ، الا ان هذا المؤشر سرعان ما ارتفع بعد الانقلاب ليسجل (١١.٩٪) عام ٢٠٢٤ وذلك بسبب السياسة الاقتصادية التي انتهجها المجلس العسكري بقيادة الجنرال (عبد الرحمن تياني) والتي تعطي الأولوية في العمل نحو تعزيز السيادة الاقتصادية من خلال دعم التنمية المحلية وتقليل الاعتماد على الجهات الأجنبية ، فضلاً عن الاستقرار الامني والسياسي ومحاربة الفساد للوصول الى اعادة ترصين اقتصاد الدولة .

اما مؤشر اقتصاد الزراعة (%) من القيمة المضافة فقد كان متذبذباً للأعوام (٢٠١٩ الى ٢٠٢٤ )، اذ تراوح ما بين (٤١.٩٪) عام ٢٠١٩ الى (٣٩.٥٪) عام

٢٠٢٤ وذلك بسبب الاعتماد على الظروف المناخية المتقلبة في تحقيق اكبر عائد اقتصادي من الزراعة لدعم اقتصاد الدولة ، فضلاً عن انتقال عدد كبير من العاملين في قطاعات الزراعة الى العمل في قطاع الخدمات داخل الدولة الامر الذي ادى الى تذبذب هذا المؤشر الاقتصادي .

**جدول (١)**

**مؤشرات الامن الاقتصادي في جمهورية النيجر قبل وبعد انقلاب تموز ٢٠٢٣**

| ت | المؤشرات الاقتصادية | ٢٠١٩ | ٢٠٢٠ | ٢٠٢٣ | ٢٠٢٤ |
|---|---|---|---|---|---|
| ١ | الناتج المحلي الاجمالي GDP بالمليون بالدولار الامريكي | ٨١٢٠ | ١٣٧٤٤ | ١٤٩١٥ | ١٥٤١٥ |
| ٢ | **معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (%)** | ٤,٩ | ٣,٦ | ٤,١ | ١١,٩ |
| ٣ | نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالدولار الامريكي | ٣٧٨,١ | ٥٦٤,٨ | ٥٩٠,٦ | ٥٨٨,٢ |
| ٤ | اقتصاد الزراعة (%) من القيمة المضافة | ٤١,٩ | ٤٠,٥ | ٣٨,٧ | ٣٩,٥ |
| ٥ | اقتصاد الصناعة (%) من القيمة المضافة | ١٦,٨ | ٢١,٤ | ٢٢,١ | ٢١,٨ |
| ٦ | اقتصاد الخدمات (%) من القيمة المضافة | ٤١,٣ | ٣٨,١ | ٣٩,٣ | ٣٨,٨ |
| ٧ | العمالة في قطاعات الزراعة (%) من المشتغلين | ٧٤,٨ | ٧١,٤ | ٧٠,٧ | ٧٠,٩ |
| ٨ | العمالة في قطاعات الصناعة (%) من المشتغلين | ٧,٧ | ٧,٣ | ٧,٦ | ٧,٤ |
| ٩ | العمالة في قطاعات الخدمات (%) من المشتغلين | ١٧,٤ | ٢١,٣ | ٢١,٦ | ٢١,٧ |
| ١٠ | معدل البطالة (%) من القوى العاملة | ٠,٤ | ٠,٧ | ٠,٥ | ٠,٣ |
| ١١ | التجارة الدولية / الصادرات بالمليون بالدولار الامريكي | ٣٤٢ | ١٢٤٦ | ٤٢٣ | ٥١٩ |
| ١٢ | التجارة الدولية / الواردات بالمليون بالدولار الامريكي | ١٣١٤ | ٣٠٢٨ | ٣٧٧٩ | ٢٥١٨ |

(1) **World Statistics Pocketbook 2023 edition ,series V ,No 47, Department of Economic and Social Affairs, Statistics Division ,United Nations ,New York, 2023, P.251.**

(2) **World Statistics Pocketbook 2023 edition ,series V ,No 48, Department of Economic and Social Affairs, Statistics Division ,United Nations ,New York, 2024, P.183.**

في حين حقق مؤشر اقتصاد الصناعة (%) من القيمة المضافة ارتفاعاً ملحوظاً للمدة ذاتها ، اذ سجل هذا المؤشر ما قيمته (١٦.٨٪) عام ٢٠١٩ ثم ارتفع الى (٢١.٤٪) عام ٢٠٢٠ والى (٢٢.١٪) عام ٢٠٢٣ ثم انخفض بشكل طفيف الى (٢١.٨٪) عام ٢٠٢٤ وذلك بسبب توقف بعض المصانع والمعامل في النيجر لمدة وجيزة نتيجة الاحداث التي اعقبت قيام الانقلاب العسكري في تموز ٢٠٢٣ وفرض حظر التجوال لعدة ايام ، الامر الذي انعكس على القيمة المضافة لقطاع الصناعة الى اقتصاد الدولة عام ٢٠٢٤ .

**شكل (١) بعض مؤشرات الامن الاقتصادي (بالنسبة المئوية %) في جمهورية النيجر قبل وبعد انقلاب تموز ٢٠٢٣**

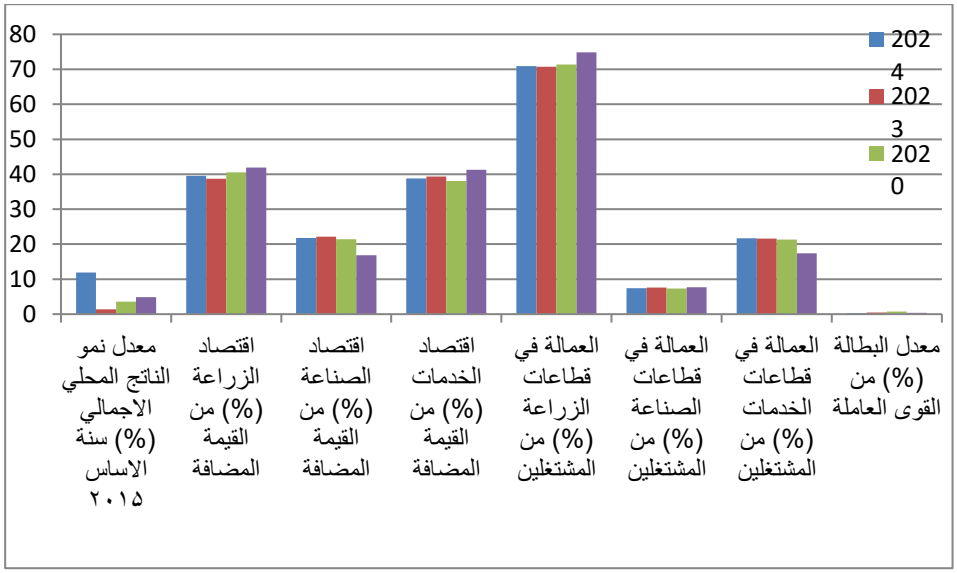


**المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (١)**

اما ما يتعلق بالقيمة المضافة من قطاع الخدمات الى اقتصاد الدولة فقد كانت قيمة هذا المؤشر عام ٢٠١٩ ما يقارب (٤١.٣٪) الا انها انخفضت عام ٢٠٢٠ الى (٣٨،١٪) وذلك بسبب تداعيات جائحة كورونا (COVID -19) وما رافقها من تعطل

وانقطاع لمختلف الخدمات بعد انتشار الوباء عالمياً عام ٢٠٢٠ وتوقف الافواج السياحية لمنع الاختلاط وانتقال العدوى ، في حين عاود هذا المؤشر بالارتفاع عام ٢٠٢٣ الى (٣٩.٣٪) ثم انخفض بشكل طفيف الى (٣٨.٨٪) عام ٢٠٢٤ ، ويعود سبب هذا الانخفاض الطفيف الى تداعيات الانقلاب العسكري التي شهدتها الدولة والتي احتاجت الى عدت اشهر لتوطين الامن والاستقرار والذي بدوره انعكس على عوائد قطاع الخدمات الى القيمة المضافة لاقتصاد الدولة للعام الذي تلى الانقلاب وهو عام ٢٠٢٤ .

في حين سجل مؤشر العمالة في قطاع الزراعة (%) من العاملين على مستوى الدولة نسب مئوية عالية مقارنةً بالقاعات الاخرى ، الامر الذي يدل الى ان قطاع الزراعة يعد عصب الاقتصاد لدولة النيجر، اذ نجد ان نسبة العمالة في قطاع الزراعة عام ٢٠١٩ كانت (٧٤.٨٪) الا انها انخفضت الى (٧١.٤٪) والى (٧٠.٧٪) والى (٧٠.٩٪) للأعوام ٢٠٢٠ و ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤ على التوالي ، ويعود سبب هذا الانخفاض في نسبة العمالة في قطاعات الزراعة الى انتقال عدد كبير من العاملين بالزراعة الى قطاع الخدمات الذي تنامى مؤخراً في النيجر ، بسبب الزيادة في المنافع الشخصية للعاملين في قطاع الخدمات مقارنة بقطاعات الزراعة (ارتفاع اجور العاملين في قطاع الخدمات) ، اذ ارتفعت نسبة العاملين في قطاع الخدمات من (١٧.٤٪) من حجم القوى العاملة داخل الدولة عام ٢٠١٩ الى (٢١.٧٪) من حجم العمالة بكافة القطاعات ، ويعزى ذلك الى التوجه العام في جميع دول العالم الى تعظيم العمل في قطاع الخدمات بسبب وفرة عوائده المادية التي تعود الى العاملين فيه ، فضلاً عن دخول اعداد كبيرة من المكننة الزراعية الى قطاع الزراعة في دولة النيجر بعد انقلاب

تموز ٢٠٢٣ الامر الذي ادى الى تقليل الاعتماد على اليد العاملة في القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني .

اما مؤشر العمالة في القطاع الصناعي فقد جاء متذبذباً بشكل طفيف اذ سجل انخفاضاً طفيفاً من (٧.٧٪) عام ٢٠١٩ الى (٧.٣٪) عام ٢٠٢٠ وذلك بسبب تداعيات جائحة كورونا وما رافقها من اجراءات احترازية من منع التجمعات وغلق المعامل والمصانع على صعيد دولي لمنع انتشار الوباء ، في حين ارتفعت هذه النسبة عام ٢٠٢٣ الى (٧.٦٪) وتلاها انخفاض بسيط الى (٧.٤٪) عام ٢٠٢٤ وذلك بسبب الاحداث التي تلت انقلاب تموز ٢٠٢٣ والتي القت بظلالها على مؤشرات عام ٢٠٢٤ . وبصورة عام نلاحظ ان نسبة العاملين في القطاع الصناعي منخفضة جداً عن نسبتهم في القطاع الزراعة ، الامر الذي يشير الى ان دولة النيجر متأخرة من ناحية التقدم والتطور الصناعي رغم الثروات المعدنية الهائلة التي تمتلكها في اراضيها كاليورانيوم والذهب والنفط والحديد ، الا ان هذه الثروات كانت اغلبها مستغلة لصالح فرنسا مع بعض دول الاتحاد الاوربي، مما شجع القوات النيجرية المسلحة للإطاحة بالحكومة الفاسدة وقطع العلاقات مع فرنسا وطرد الشركات الفرنسية التي كانت مهيمنة على ثروات النيجر .

اما المؤشرات الاقتصادية العددية لجمهورية النيجر (المؤشرات بالأعداد الصحيحة) فمن خلال الجدول (١) والشكل (٢) نلاحظ ارتفاع كبير لمؤشر الناتج المحلي الاجمالي (GDP) من (٨١٢٠) مليون دولار امريكي عام ٢٠١٩ الى (١٣٧٤٤) مليون دولار امريكي عام ٢٠٢٠ والى(١٤٩١٥) مليون دولار امريكي عام ٢٠٢٣ ، واستمر الارتفاع بالناتج المحلي الاجمالي (GDP) الى ما بعد الانقلاب ليسجل هذا المؤشر (١٥٤١٥) مليون دولار امريكي عام ٢٠٢٤ على الرغم من

محاربة بعض الدول العظمى وعلى رأسها فرنسا والولايات المتحدة الامريكي لقادة الانقلاب والتوعد بفرض عقوبات اقتصادية على النيجر .

**شكل (٢) بعض مؤشرات الامن الاقتصادي (بالعدد) في جمهورية النيجر قبل وبعد انقلاب تموز ٢٠٢٣**

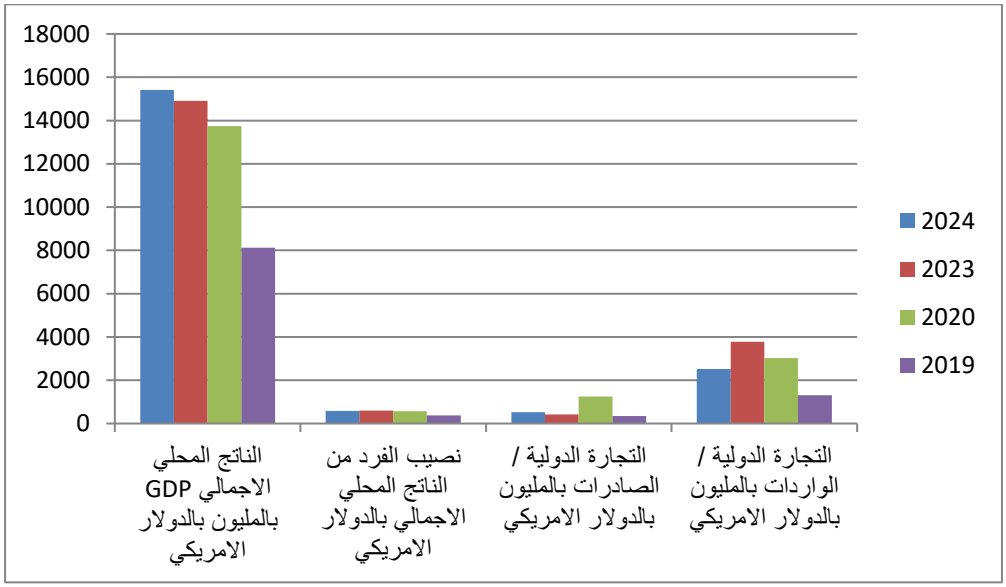


**المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (١)**

كما استمر مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (بالدولار الامريكي) بالارتفاع خلال المدة الزمنية للبحث (٢٠١٩-٢٠٢٤) ، اذ سجل عام ٢٠١٩ (٣٧٨.١) دولار للفرد الواحد ، في حين جاء نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي عام ٢٠٢٠ (٥٦٤.٨) دولار ، وارتفع الى (٥٩٠.٦) دولار عام ٢٠٢٣ ، الا ان هذا المؤشر سجل انخفاضاً بسيطاً لعام ٢٠٢٤ بما يعادل (٥٨٨.٢) دولار للفرد الواحد ، ويعزى هذا الارتفاع المستمر لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الى تعظيم صادرات الدولة وانتاجها المحلي، فضلاً عن دعم الشركات والمؤسسات المحلية

(بمختلف القطاعات) لتقوم بأعمال الشركات الاحتكارية الفرنسية، الامر الذي زاد من عائدات الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي ارتفاع نصيب الفرد منه .

وفي ما يتعلق بمؤشر الصادرات بالمليون دولار الامريكي فقد قفز هذا المؤشر من (٣٤٢) مليون دولار عام ٢٠١٩ الى (١٢٤٦) مليون دولار في عام ٢٠٢٠ رغم تبعات جائحة كورونا ، ويعزى ذلك الى الاحتجاجات الشعبية التي شكلتها منظمات المجتمع المدني داخل الدولة نهاية عام ٢٠١٩ والتي ادت الى رفع نسبة عائدات انتاج اليورانيوم والذهب والنفط المحتكر من قبل فرنسا من (٥٪) الى (١٥٪) لصالح دولة النيجر ، الا ان عائدات التصدير انخفضت عام ٢٠٢٣ الى (٤٢٣) مليون دولار بسبب عودة انتشار الفساد المالي والاداري في مؤسسات الدولة الامر الذي شجع المؤسسة العسكرية الى الاطاحة بالحكومة وتشكيل المجلس العسكري بقيادة الجنرال (عبد الرحمن تياني) ، مما ادى الى ارتفاع حجم العائد المادي من الصادرات والتي سجلت (٥١٩) مليون دولار امريكي عام ٢٠٢٤ .

في حين ارتفعت مؤشر حجم الواردات من (١٣١٤) مليون دولار عام ٢٠١٩ الى (٢٥١٨) مليون دولار عام ٢٠٢٤ ويعزى ذلك الى ارتفاع حجم الناتج المحلي الاجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ، الامر الذي انعكس على ارتفاع مستوى القدرة الشرائية للفرد وبالتالي ارتفاع حجم الواردات .

## المبحث الرابع

## مؤشرات الامن الصحي والامن البيئي في جمهورية النيجر قبل وبعد انقلاب تموز ٢٠٢٣

### اولاً : مؤشرات الامن الصحي في دولة النيجر

شهدت السنوات الاخيرة تشابك كبير بين مفهوم الصحة والامن ، نتيجة للتغيرات في كل من الصحة والسياسات الامنية ، اذ اصبح مجتمع الصحة العامة حساساً بشكل متزايد تجاه الروابط الحاصلة بين الصحة والسياسة العالمية والبنى الاقتصادية والاجتماعية ، وقد تضمن ذلك ادراكاً واضحاً للتهديدات التي تشكلها الامراض في عالم معولم على الاقل خلال الانتشار السريع لمسببات الامراض عالمياً ، فقد أظهر التأطير الامني لمفهوم الامن الصحي بمرور الوقت استجابةً لتحديات صحية محددة وتطورات سياسية ومؤسسية كثيرة ، وسعى التحليل العلمي على نطاق واسع الى ادراج الصحة في نظريات الدراسات الامنية ومقارباتها بدلاً من استخدام الصحة لتوسيع المناقشات الامنية[١٨] ، لذا يرى الباحث امكانية تعريف الامن الصحي على أنه (وصف لجميع الجهود المبذولة لضمان صحة مجموعة سكانية معينة او جماعة ما مستهدفة).

ومن جانب الامن الصحي في دولة النيجر فبين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٩ طورت النيجر ونفذت العديد من الوثائق الاستراتيجية التي لها آثار على التدريب الاولي والمستمر للعاملين في مجال الصحة والعمل الاجتماعي ، وعلى الرغم من التقدم المحقق لا تزال أوجه القصور قائمة في عملية التدريب للكادر الصحي ، مما تسبب في أوجه القصور في جميع أنحاء سلسلة توظيف ونشر واستبقاء وأداء العاملين الصحيين ، اذ إن الاستثمارات الكبيرة والتنسيق الافضل للسياسات العامة للإنتاج وإدارة التدفقات وأوجه القصور وتنظيم القطاع الخاص تعد أموراً ضروريةً لتصحيح الاختلالات في سوق التعليم الصحي ، كما أنها ستجعل من الممكن إحراز تقدم كبير وتلبية متطلبات تحسين التغطية الصحية الشاملة [١٩] .

ومن الجدول (٢) والشكل (٣) وفيما يخص مؤشر العمر المتوقع عند الولادة (آمد الحياة) (للإناث والذكور) نجد ان هذا المؤشر قد ارتفع من (٦٠.٣/٥٨.١) عام ٢٠١٩ (للإناث والذكور)على التوالي الى (٦٢.٤/ ٦٠.٥) عام ٢٠٢٤ (للإناث والذكور) على التوالي ، ويعزى ذلك الى الاهتمام بالقطاع الصحي ووضع استراتيجية عامة لإدارة الدولة بعد انقلاب تموز ٢٠٢٣ ، الامر الذي انعكس ايجاباً على مؤشر العمر المتوقع عند الولادة (أمد الحياة) ، فضلاً عن زيادة الوعي الصحي وارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (٢٠١٩-٢٠٢٤) والذي انعكس بدوره على الاهتمام بصحة الفرد وبالتالي ارتفاع مؤشر العمر المتوقع عند الولادة (آمد الحياة) ، كما نلاحظ في مختلف دول العالم ( ودولة النيجر من ضمنها ) ان العمر المتوقع عند الولادة للإناث يفوق العمر المتوقع للذكور ، ويعود سبب ذلك الى ان الذكور معرضون الى لحالات الوفاة المفاجئة سواء بسبب انخراطهم في القوات المسلحة وتعرضهم لخطر النزاعات والحروب او بسبب انخراطهم في الاعمال الشاقة والخطرة والتي تتسبب بوفاة اعداد كبيرة من الذكور عكس الاناث التي تنخرط بأعمال المنزل او العمل بوظائف مدنية بعيدة عن المخاطر .

## جدول (٢) بعض مؤشرات الامن الصحي في جمهورية النيجر قبل وبعد انقلاب تموز ٢٠٢٣

| ت | المؤشرات الصحية | ٢٠١٩ | ٢٠٢٠ | ٢٠٢٣ | ٢٠٢٤ |
|---|---|---|---|---|---|
| ١ | العمر المتوقع عند الولادة(الاناث/ الذكور ) | ٥٨,١/٦٠,٣ | ٦١,٠ ٥٨,٨/ | /٦٣,٤ ٦٠,٨ | ٦٠,٥/٦٢,٤ |
| ٢ | معدل وفيات الاطفال الرضع (لكل ١٠٠٠ مولود حي) | ١٥٥,٩ | ١٢٠,٧ | ١١٤,١ | ١١٣,٧ |
| ٣ | الصحة – الانفاق الجاري (% منGDP) | ٦,٢ | ٦,٢ | ٦,٢ | ٥,٨ |
| ٤ | الصحة- عدد الاطباء (لكل ١٠٠٠ من السكان) | ٠,١ | ٠,١ | ٠,٢ | ٠,٣ |

(1) **World Statistics Pocketbook 2023 edition ,series V ,No 47, Department of Economic and Social Affairs, Statistics Division ,United Nations ,New York, 2023, P.251.**

(2) **World Statistics Pocketbook 2023 edition ,series V ,No 48, Department of Economic and Social Affairs, Statistics Division ,United Nations ,New York, 2024, P.183.**

## شكل (٣) مؤشر العمر المتوقع عند الولادة(الاناث/ الذكور) في جمهورية النيجر قبل وبعد انقلاب ٢٠٢٣

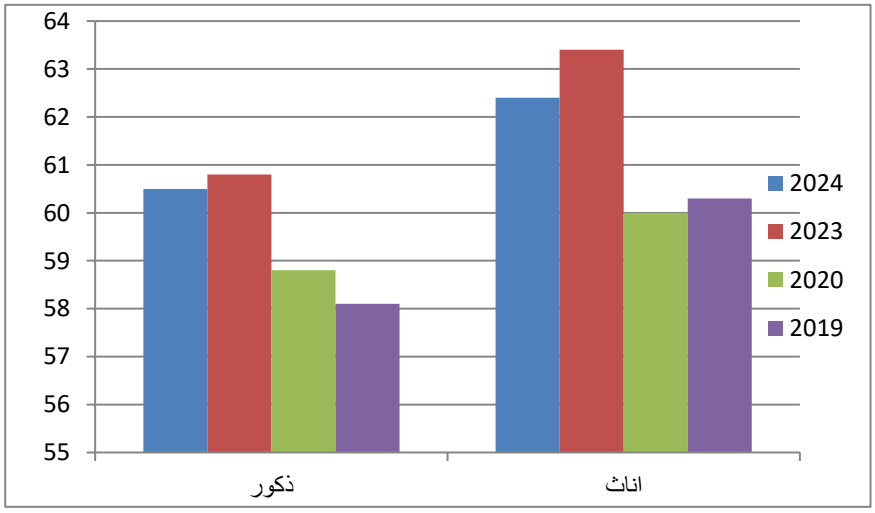


**المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٢)**

كما نلاحظ من الجدول (٢) والشكل (٤) ان مؤشر معدل وفيات الاطفال الرضع قد تحسن بشكل تدريجي ، اذ انخفض معدل وفيات الاطفال الرضع من (١٥٥.٩) بالألف عام ٢٠١٩ الى (١٢٠.٧) بالأف عام ٢٠٢٠ ومن ثم الى (١١٤.١) بالألف عام ٢٠٢٣ والى (١١٣.٧) بالألف عام ٢٠٢٤ ، ويعزى هذا الانخفاض في مؤشر معدل وفيات الاطفال الرضع الى تقدم وتطور الرعاية والاهتمام الصحي التي تقدمها المؤسسات الصحية للأطفال في النيجر وبخاصة بعد انقلاب تموز ٢٠٢٣ نتيجة اهتمام المجلس العسكري بمتطلبات صحة الاطفال من لقاحات وعلاجات ورعاية صحية للأطفال واهتمام كبير بالمؤسسات الصحية .

اما عن مؤشر الانفاق الحكومي لدولة النيجر على قطاع الصحة فنجده مستقر بعض الشيء باستثناء انخفاض بسيط سجل عام ٢٠٢٤ ، اذ سجل الانفاق الحكومي على قطاع الصحة (٦.٢٪) من الناتج المحلي الاجمالي عام ٢٠١٩ ، ومثله عام ٢٠٢٠ و٢٠٢٣ ، ان انه انخفض الى (٥.٨٪) عام ٢٠٢٤ ويمكن تعليل هذا الانخفاض البسيط الى تداعيات انقلاب تموز ٢٠٢٣ فضلاً عن الالتزامات المالية للحكومة الجديدة بمختلف قطاعات الدولة وبخاصة بعد طردها للشركات الاحتكارية الفرنسية .

**شكل (٤) بعض مؤشرات الامن الصحي في جمهورية النيجر قبل وبعد انقلاب ٢٠٢٣**

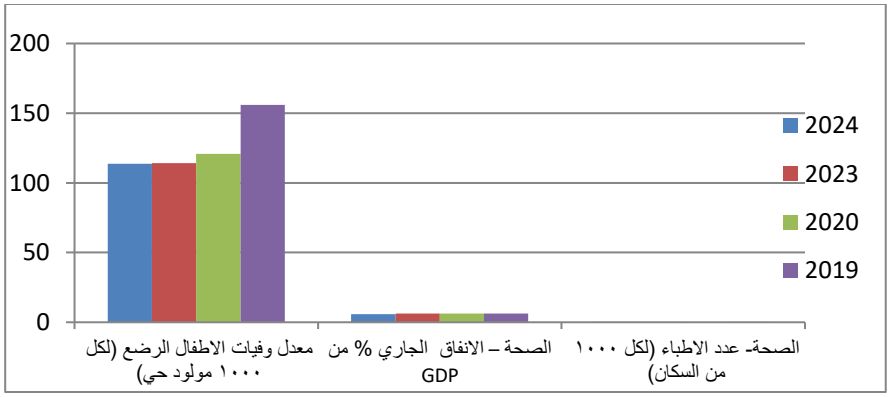


**المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٢)**

كما استمر ايضاً مؤشر عدد الاطباء في النيجر (لكل ١٠٠٠ من السكان) بالارتفاع اذ سجل هذا المؤشر (٠.١) بالألف عام ٢٠١٩ ومثله عام ٢٠٢٠ ، وارتفع الى (٠.٢) بالألف عام ٢٠٢٣ والى (٠.٣) بالألف عام ٢٠٢٤ نتيجة زيادة الدعم والاهتمام بالقطاع الصحي واتاحة الفرص لأبناء الدولة لإكمال دراستهم في تخصص الطب البشري لرفد المؤسسة الصحية بالكوادر التي تحتاج اليها لتغطية العجز الحاصل في عدد الاطباء قياساً بعدد السكان .

**ثانياً : مؤشرات الامن البيئي في النيجر :**

الامن البيئي مفهوم جديد استحدث في فترة التسعينيات من قبل العالم المتقدم مثل الولايات المتحدة، والدول الاسكندنافية في حين أن العديد من دول الجنوب لم تضع بعد مفهوماً للأمن البيئي ، اذ يجمع الامن البيئي بين مفهوم الامن و مفهوم البيئة ، فهو يشير إلى المشاكل الامنية الناجمة عن المجتمعات البشرية وتأثيراتها من جهة، ومن جهة ثانية فهو يشير إلى الازمات والكوارث التي تسببها البيئة ومالها من أثر سلبية على المجتمع الانساني حيث برز مصطلح الامن البيئي كحقل دارسي مع

بداية التسعينات من القرن العشرين كمرادف لمساعي التحرر من التهديدات المتصاعدة التي باتت تمثله الضغوط والانتهاكات المتكررة للسكان على البيئة ، اذ تعمل هذه الانتهاكات على استنزاف موارد البيئة الطبيعية [٢٠].

لقد عرف مؤتمر الامم المتحدة البيئة البشرية في ستوكهولم عام ١٩٧٢ (البيئة) بأنها المجموعة من النظم الطبيعية والاجتماعية والثقافية التي يعيش فيها الانسان، و الكائنات الاخرى التي يستمدون منها زادهم ويؤدون فيها انشطتهم ، فضلاً عن ذلك فقد اعتبر مؤتمر ستوكهولم البيئة بمثابة (رصد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما، وفي مكان ما لإشباع حاجات الانسان وتطلعاته)[٢١].

اما عن الامن البيئي فقد ركزت المنظمات الدولية جهودها بشأن وضع تعريف واضح محدد لمفهوم الامن البيئي، حيث وضعت عدة تعريفات أهمها التعريف الذي ذهب إلى أن الامن البيئي هو (الامن المتعلق بالأمان العام للناس من المخاطر الناتجة عن عمليات طبيعية أو عمليات يقوم بها الانسان نتيجة اهمال أو حوادث أو سوء ادارة) ، كما يعرف الامن البيئي على انه (اعادة تأهيل البيئة التي تدمر في الحرب ، ومعالجة المخاطر البيولوجية التي يمكن أن تقود إلى تدهور اجتماعي) ، فضلاً عن تعريفه بأنه (تدوير الموارد الطبيعية إلى منتجات ثم فضلات وثم إلى موارد طبيعية) [٢٢]، في حين يرى الباحث أن الامن البيئي هو (المحافظة على المحيط الفزيائي للمجتمع وتلبية احتياجاته من دون التأثير على المخزون الطبيعي).

اما عن اهم مؤشرات الامن البيئي في دولة النيجر فمن الجدول (٣) والشكل (٥)نلاحظ ان مؤشر تقديرات انبعاثات غاز $CO_2$ طن/ للفرد الواحد جاءت منخفضة مع وجود تذبذب بسيط ، اذ سجل عام ٢٠١٩ (٠.١/٢.١) طن ، ثم ارتفع الى

(٠.١/٢.٤) طن عام ٢٠٢٠ والى (٠.١/٣.١) طن عام ٢٠٢٣ ، ثم انخفض الى (٠.١/٢.٦) طن عام ٢٠٢٤ ، وبدوره يؤكد هذا المؤشر ان دولة النيجر من الدول قليلة الطرح للغازات المسببة للاحتباس الحراري (الغازات الدفيئة) والتي تسببها الانشطة البشرية الصناعية المتنوعة ، اذ يعد غاز $CO_2$ من اهم هذه الغازات التي تنفثها المعامل والمصانع والمكائن والمعدات والسيارات التي تعمل على الوقود الاحفوري ، وذلك لكون الصناعة في دولة النيجر لم تأخذ موقعها الحقيقي حتى الان على الرغم من غزارة المواد الاولية الطبيعية فيها كالنفط واليورانيوم والحديد والتي كانت تسيطر عليها الشركات الاستعمارية الاحتكارية الفرنسية والامريكية .

**جدول (٣) مؤشرات الامن البيئي في النيجر قبل وبعد انقلاب تموز ٢٠٢٣**

| ت | المؤشرات البيئية | ٢٠١٩ | ٢٠٢٠ | ٢٠٢٣ | ٢٠٢٤ |
|---|---|---|---|---|---|
| ١ | تقديرات انبعاث $CO_2$ (بالمليون طن/طن للفرد الواحد | ٠,١ / ٢,١ | ٠١/٢,٤ | ٠,١/٣,١ | ٠,١/٢,٦ |
| ٢ | مساحة الغابات (% من مساحة الدولة ) | ٠,٩ | ٠,٩ | ٠,٩ | ٠,٨ |
| ٣ | الانواع المهددة بالانقراض (عدد) | ٣٧ | ٣٧ | ٤٣ | ٤٤ |
| ٤ | المواقع المهمة المشمولة بالحماية التي تجسد التنوع البايلوجي لليابسة(%) | ٤٢,٧ | ٥٤,٧ | ٥٤,٧ | ٥٤,٧ |
| ٥ | صافي المساعدة الانمائية الرسمية المتلقاة (% منGNI) | ١٥,٤٠ | ١٤,٦٧ | ١١,٥٠ | ١١,٩٠ |

(1) **World Statistics Pocketbook 2023 edition ,series V ,No 47, Department of Economic and Social Affairs, Statistics Division ,United Nations ,New York, 2023, P.251.**

(2) **World Statistics Pocketbook 2023 edition ,series V ,No 48, Department of Economic and Social Affairs, Statistics Division ,United Nations ,New York, 2024, P.183.**

ومن بيانات الجدول (٣) والشكل (٦) نستنتج ان مساحات الغابات في دولة النيجر قد شكلت ما نسبته (٠.٩٪) من مساحة الدولة للأعوام ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ و٢٠٢٣ ، وذلك بسبب اقتصار الغابات على الجهات الجنوبية والجنوبية الغربية التي يجري فيها نهر النيجر ، في حين تغطي الصحراء الكبرى مساحات واسعة من شمال الدولة وشمال شرقها وغربها ، الا ان هذا المؤشر انخفض بصورة طفيفة الى (٠.٨٪) من مساحة الدولة عام ٢٠٢٤ ويعزى ذلك الى الاجراءات العسكرية التي اطلقها المجلس العسكري الحاكم لملاحقة

**شكل (٥)**

**(بالمليون طن / طن للفرد الواحد) في جمهورية النيجر قبل وبعد انقلاب تموز ٢٠٢٣ تقديرات $CO_2$**

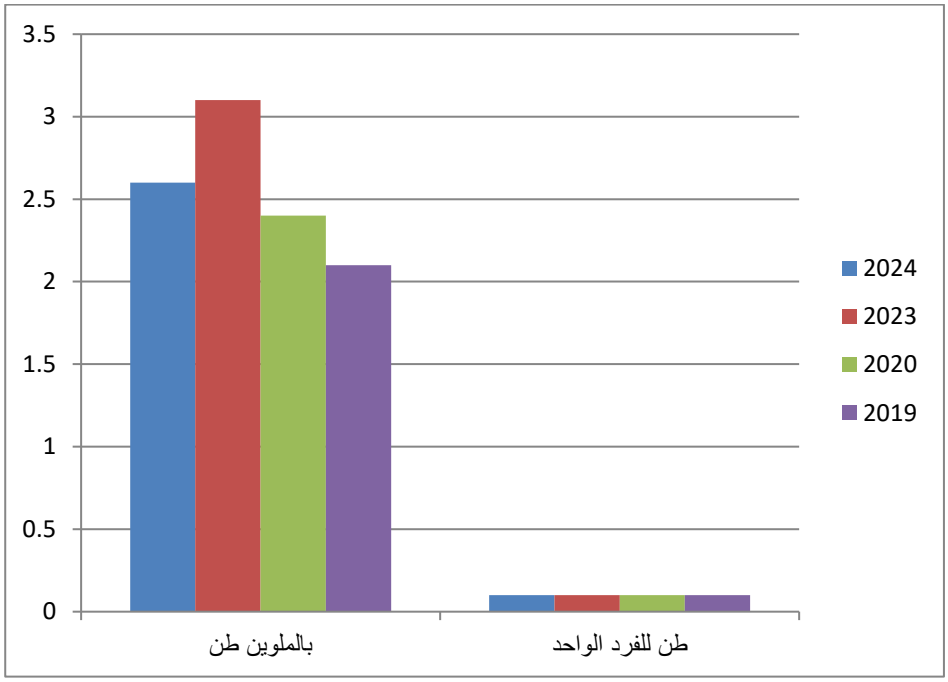


**المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٣)**

العناصر الارهابية المتسللة من دولتي مالي وبوركينافاسو في الجهات الغربية والجنوبية الغربية للدولة للقضاء على الارهاب والمهربين والعصابات الذين يعدون هذه الغابات ملاذاً امناً لهم ، اذ شرعت القوات المسلحة على شق الطرق واقامة ابراج مراقبة ونقاط امنية بالقرب من الحدود مع دولة مالي وبوركينا فاسو لحفظ الامن ومنع الارهابيين من التسلل الى اراضي الدولة .

اما عن مؤشر الاحياء المهددة بالانقراض فقد تزايد عددهم من (٣٧) نوعاً عام ٢٠١٩ الى (٤٤) نوعاً عام ٢٠٢٤ ، ويعزى السبب في ذلك الى الصيد والرعي الجائر وزحف المناطق الزراعية على حساب الغابات التي تضم اعداد كبيرة من الاحياء المتنوعة والتي اصبحت مهددة بالانقراض.

**شكل (٦) المؤشرات البيئية في جمهورية النيجر قبل وبعد انقلاب تموز ٢٠٢٣**

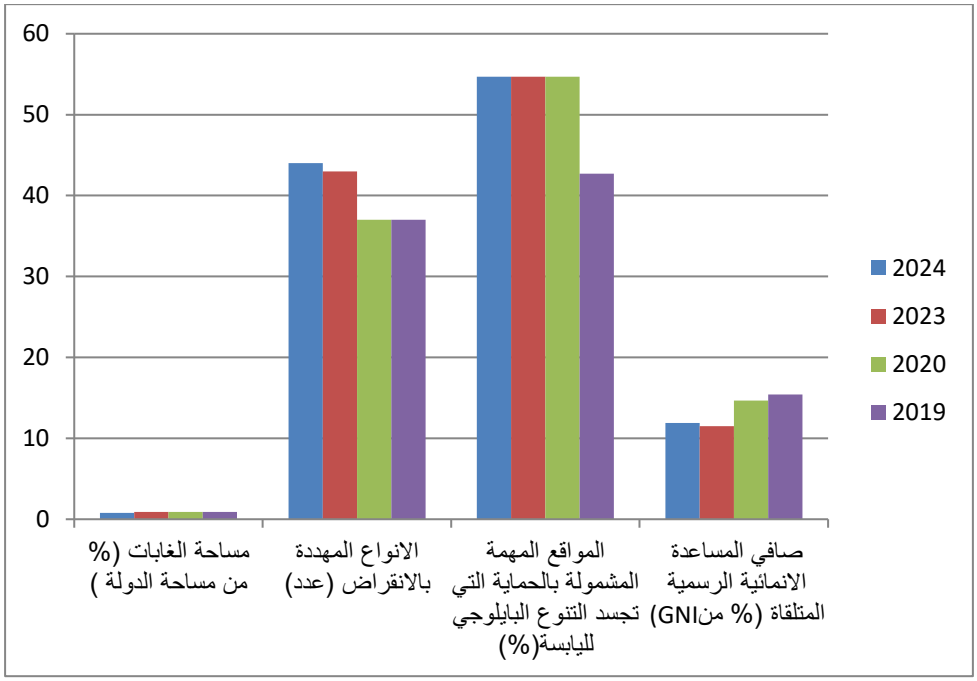


**المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٣)**

كما ارتفع مؤشر المواقع المهمة المشمولة بالحماية ذات التنوع البايلوجي نتيجة لكونها من المناطق الترفيهية ومن المحميات الطبيعية(*) التي تحتاج الى رعاية وحماية ودعم من قبل السلطات القائمة عليها ، اذ سجل هذا المؤشر (٤٢.٧٪) للأعوام ٢٠٢٠ و ٢٠٢٣ و٢٠٢٤ ، ويعزى ذلك الى استمرار توجه الجهات الموكل اليها حماية التنوع البايلوجي واستدامة المناطق المحمية داخل اراضي الدولة للشروع في تعظيم واردات الدولة من القطاع السياحي ، فضلاً عن تشجيع الشركات السياحية الخاصة على استقطاب اكبر عدد ممكن من السياح الى اراضي الدولة كجزء من الاعتماد على الموارد الطبيعية المتاحة داخل اراضي الدولة لرفد اقتصادها بالعملة الصعبة .

اما عن مؤشر المساعدات الانمائية الرسمية التي تتلقاها النيجر من الدول المانحة فقد انخفض هذا المؤشر من (١٥.٤٠٪) من حجم الدخل القومي الاجمالي(GNI) لعام ٢٠١٩ الى (١١.٩٠٪) من حجم الدخل القومي الاجمالي(GNI) لعام ٢٠٢٤ ، ويعزى ذلك الى مناهضة بعض الدول العظمى والدول المانحة لانقلاب تموز ٢٠٢٣ ، والذي قضى على عمليات الاحتكار للموارد الطبيعية في النيجر والتي كانت تسيطر عليها الشركات التابعة لبعض دول الاتحاد الاوربي وحلف الناتو ولاسيما الشركات الفرنسية والامريكية .

**الخاتمة :**

بعد قيام الجنرال (عبد الرحمن تياني) واعضاء المجلس العسكري الاخرين بانقلاب تموز ٢٠٢٣ في النيجر ، ضد حكومة (محمد بازوم) المتعاونة من الشركات الاحتكارية الفرنسية وبعض دول الاتحاد الاوربي الاخرى التي كانت تنهب موارد الدولة حتى قيل ان فرنسا وعدد من دول الاتحاد الاوربي تنير طرقاتها باليورانيوم المنهوب من النيجر ، تطورت معظم مؤشرات الامن الانساني (الاقتصادية والصحية والبيئية) لصالح سكان النيجر على الرغم من قطع المساعدات الدولية الفرنسية وبعض دول الاتحاد الاوربي والدول العظمى التي تتقاطع مصالحها مع توجهات المجلس العسكري النيجري الجديد .

اذ ارتفع مؤشر الناتج المحلي الاجمالي ، وارتفع معه مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ، وانخفضت نسبة البطالة واصبح هناك نشاط اقتصادي مصاحب للزراعة الا وهو قطاع الخدمات المستمر في التقدم ، وغيرها من المؤشرات الاقتصادية التي ارتفعت بشكل ملحوظ بعد الانقلاب .

كما انخفض معدل وفيات الاطفال الرضع ، وارتفع مؤشر امد الحياة (للذكور والاناث) وارتفعت نسبة تخصيصات قطاع الصحة من الناتج المحلي الاجمالي ، فضلاً عن ارتفاع معظم نسب المؤشرات البيئية بعد الانقلاب مقارنةً عن ما كانت عليه قبل الانقلاب.

كل ذلك يدل على ان التخلص من الشركات والدول الاحتكارية التي كانت تنهب موارد النيجر ادى الى ارتفاع مستوى معظم المؤشرات الاقتصادية والصحية والبيئية وبالتالي الوصول الى تحقيق ابعاد الامن الانساني لسكان جمهورية النيجر الافريقية .

## قائمة الهوامش

(١) ايمان ابراهيم زغير ، التنمية الاقتصادية في النيجر قراءة في الفرص والتحديات واستشراف المستقبل ، مجلة دراسات افريقية ، العدد/٤٧ ، ٢٠٢٢ ، ص٢٧٧ .

(٢) زهير عبد الحسين مهدي ، النيجر دراسة جيوبولتيكية ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، الموصل ، ١٩٨٦ ، ص١٠.

(٣) عدنان عبد الله حمادي ، مشكلات الموقع الحبيس لدولة النيجر واثره في علاقاتها الاقليمية والدولية ، مجلة الآداب ، العدد ١١٣ ، ٢٠١٥ ، ص٤٨٨.

(٤) هاشم خضير الجنابي ، طه حمادي الحديثي ، قارة افريقيا دراسة عامة واقليمية ، الاقطار غير العربية ، مطابع التعليم العالي ، جامعة الموصل ، ١٩٩٠ ، ص٤٢٦ .

(٥) هبة عادل مطرود العامري ، الدول الحبيسة الافريقية دراسة في الجغرافية السياسية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، ٢٠١٤ ، ص١٤٦

(٦) وليد نبيل على محمد ، الدول الحبيسة في غرب إفريقيا _دراسة في الجغرافيا السياسية ، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص٧٨ .

(٧) عبد الجبار احمد ، منى جلال عواد ، الديمقراطية والامن الانساني ، مجلة العلوم السياسية ، العدد٤٦ ،جامعة بغداد ، ٢٠١٣ ، ص٢.

(٨) احمد حامد علي ، الامن الصحي في الوطن العربي بمنظور جيو سياسي ، مجلة دراسات اقليمية ، المجلد ٥ ، العدد ١٢ ، ٢٠٠٨ ، ص١٣١-١٣٣.

(٩) جبران سفيان و شريفة بن زيدان ، الامن الانساني : المفهوم والاسس والابعاد ، الملتقى الوطني للأمن الإنساني والتنمية المستدامة في الجزائر التحديات والاستراتيجيات ، جامعة محمد بن احمد وهران٢ ، ٢٠٢٢، ص١٤-١٨ .

(١٠) المصدر نفسه ، ص١٢ .

(11) United Nations Development Programme (UNDP), "HUMAN DEVELOPMENT REPORT 1994", New York Oxford University Press,1994, p23.

(١٢)حبيب الله مايابي ، بعد خصومتها مع الغرب – كيف تدير النيجر ثرواتها ، متاح على الرابط الالكتروني :

. https://www.aljazeera.net/ebusiness/2024/8/15/

(١٣)جيهان عبد السلام عباس ، العلاقات الاقتصادية الصينية الافريقية : دراسة تحليلية ، مجلة كلية السياسة والاقتصاد ، المجلد السادس عشر ، العدد الخامس عشر ، يوليو ٢٠٢٢ ، ص١٨٥.

(١٤)مركز سيف بن هلال ، ادارة البحوث ودراسات علوم الطاقة ، الانقلاب العسكري في النيجر – المخاطر الاقتصادية لقطاع الطاقة ، مجلة امن الطاقة ، الاصدار الالكتروني ، مصر ، ٢٠٢٤ ، ص١١٧

(١٥) منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة و مفوضية الاتحاد الافريقي ، اطار تعزيز التجارة البينية الافريقية في السلع والخدمات الزراعية ، اديس ابابا ، ٢٠٢١ ، ص٤٦.

(١٦)فايدة علي عابدين ، اهم ملامح الفساد ومؤشراته في القارة الافريقية ، مجلة الدراسات الافريقية ، العدد ٤٥ ، جامعة القاهرة ، ٢٠١٩ ، ص٢٩٢-٢٩٣.

(١٧)بشرى جاسم محمد ،انقلاب النيجر وتداعياته الاقليمية والدولية ، مركز حمورابي للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، بغداد ، ٢٠٢٤ ، ص٩-١٠ .

(١٨)خالد كاظم ابو دوح ، الامن الصحي ، اوراق السياسات الامنية ، مركز البحوث الامنية ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ،٢٠٢١ ، ص١-٢.

(١٩)ورقة برنامج ٣: تم تحسين جودة التدريب في مجال الصحة وتوافر العاملين الصحيين في النيجر ، متاح على الرابط الالكتروني : https://www.afro.who.int/sites/default/files/countries/Niger/Table%20Ronde%20PAN%202021-2023/DocAR/fiche%203%20arabe

(٢٠)نعيمة بن عثمان ، مفهوم الامن البيئي ، رسالة ماجستير ، جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي ،كلي الحقوق والعلوم السياسية ، ٢٠١٦ ، ص٩ .

(٢١)سامح عبد القوي السيد ، التدخل الدولي بين المنظور الانساني والبيئي ، دار الجامعة الجديدة ، مصر ،٢٠١٢ ، ص٢٣٢ .

(٢٢)طارق ابراهيم الدسوقي عطية ، الامن البيئي – النظام القانوني للحماية البيئية ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، ٢٠٠٣ ، ص٥٢-٥٣ ..

(*) *المحمية الطبيعية* أو المنطقة المحمية هي منطقة جغرافية محددة المساحة تُخصص للمحافظة على الموارد البيئية المتجددة وتطبيق النظم الجيدة لاستغلالها، ويُشرف عليها من السلطات الموكل اليه اعمال صيانة وحماية المناطق البايلوجية الطبيعية .

Sources

1. Iman Ibrahim Zgair, Economic Development in Niger: A Study of Opportunities, Challenges, and Future Prospects, African Studies Journal, Issue 47, 2022, p. 277.
2. Zuhair Abdul-Hussein Mahdi, Niger: A Geopolitical Study, Dar Al-Kutub for Printing and Publishing, University of Mosul, Mosul, 1986, p. 10.
3. Adnan Abdullah Hamadi, Problems of Niger's Landlocked Location and Its Impact on Regional and International Relations, Al-Adab Journal, Issue 113, 2015, p. 488.
4. Hashem Khudair Al-Janabi and Taha Hamadi Al-Hadithi, Africa: A General and Regional Study – Non-Arab Countries, Higher Education Press, University of Mosul, 1990, p. 426.
5. Hiba Adel Matrood Al-Amri, Landlocked African States: A Study in Political Geography, Unpublished Master's Thesis, College of Education for Women, University of Baghdad, 2014, p. 146.
6. Walid Nabil Ali Mohammed, Landlocked States in West Africa: A Study in Political Geography, Master's Thesis, Cairo University, 2003, p. 78.
7. Abdul Jabbar Ahmed and Mona Jalal Awad, Democracy and Human Security, Journal of Political Science, Issue 46, University of Baghdad, 2013, p. 2.
8. Ahmed Hamid Ali, Health Security in the Arab World from a Geopolitical Perspective, Regional Studies Journal, Vol. 5, Issue 12, 2008, pp. 131-133.
9. Gibran Sofiane and Cherifa Ben Zaidan, Human Security: Concepts, Foundations, and Dimensions, National Conference on Human Security and Sustainable Development in Algeria: Challenges and Strategies, University of Mohamed Ben Ahmed Oran 2, 2022, pp. 14-18.
10. Ibid., p. 12.
11. United Nations Development Programme (UNDP), Human Development Report 1994, New York: Oxford University Press, 1994, p. 23.
12. Habibullah Mayabi, After Its Rift with the West: How Niger Manages Its Resources, available online at: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2024/8/15/.
13. Jehan Abdul Salam Abbas, Sino-African Economic Relations: An Analytical Study, Journal of Politics and Economics, Vol. 16, Issue 15, July 2022, p. 185.

14. Saif Bin Hilal Center, The Military Coup in Niger: Economic Risks for the Energy Sector, Energy Security Journal, Electronic Issue, Egypt, 2024, p. 117.
15. Food and Agriculture Organization of the United Nations and the African Union Commission, Framework for Enhancing Intra-African Trade in Agricultural Goods and Services, Addis Ababa, 2021, p. 46.
16. Faida Ali Abideen, Key Features and Indicators of Corruption in Africa, African Studies Journal, Issue 45, Cairo University, 2019, pp. 292-293.
17. Bushra Jasim Mohammed, The Niger Coup and Its Regional and International Repercussions, Hammurabi Center for Strategic Studies and Research, Baghdad, 2024, pp. 9-10.
18. Khalid Kazem Abu Douh, Health Security, Security Policy Papers, Security Research Center, Naif Arab University for Security Sciences, 2021, pp. 1-2.
19. Program Paper 3: Improved Training Quality in Health and Availability of Health Workers in Niger, available online at: https://www.afro.who.int/sites/default/files/countries/Niger/Table%20Ronde%20PAN%202021-2023/DocAR/fiche%203%20arabe.
20. Naima Ben Othman, Concept of Environmental Security, Master's Thesis, Martyr Hama Lakhdar University, Faculty of Law and Political Science, 2016, p. 9.
21. Sameh Abdul Qawi El-Sayed, International Intervention Between Humanitarian and Environmental Perspectives, New University Press, Egypt, 2012, p. 232.
22. Tarek Ibrahim Al-Dosouki Attia, Environmental Security: The Legal System for Environmental Protection, New University Press, Alexandria, 2003, pp. 52-53.

(*) A nature reserve or protected area is a designated geographic area allocated for the conservation of renewable environmental resources and the application of good exploitation practices, supervised by authorities responsible for the maintenance and protection of biological natural areas.